المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/457

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 19 تشرين الثاني، 19 November 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 457

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/457

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 19 تشرين الثاني، 2023 19 November

M E A K Weekly Economic Report No. 457

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 457
رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.
أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.
وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.
ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 457
Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World I put it at the disposal of Wide Web. decision-makers ، economists،academics to facilitate access to ،and followers economic information.
I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.
I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes
Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/457

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 19 تشرين الثاني، 2023 19 November

M E A K Weekly Economic Report No. 457

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:..... 5
1 – سوق السندات الأمريكية تواجه أزمة تاريخية وتهدد الاقتصاد 5
2 – تليمحات سعودية روسية هامة بشأن إنتاج النفط.. وإشادة من بوتين لولي العهد 8
3 – "السيادي الصيني" يرفع مساهمته في البنوك الأربعة الكبرى بعد تخارج عنيف للأجانب.....10
4 – «نوبل الاقتصاد» للأميركية كلوديا غولدين 12
5 – الأميركية كلوديا غولدن تفوز بجائزة نوبل للاقتصاد 13
6 – البنك الدولي يتوقع تباطؤا حادا بنمو اقتصادات الشرق الأوسط في 2023.....16
ثانياً– أخبار الاقتصاد العربي:.....20
7 – «مبادرة مستقبل الاستثمار»: السعودية تجمع العالم لرسم اقتصاد الغد 20
8 – «مبادرة مستقبل الاستثمار» تدير «البوصلة» لمواجهة تحديات الاقتصادات العالمية.....25
9 – مؤشرات مقلقة".. الأسواق تترقب تداعيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.....36

10 – العلاقات العربية– الصينية.. الآفاق المستقبلية.....39
ثالثاً – أخبار الاقتصاد السوري: 45
11 – أستاذ جامعي ينتقد موازنة 2024 .. لا تعكس أي انفراج قادم، بل تخبّطاً وغياباً للسياسة المالية والنقدية في سورية.....45
12 – وزير الاقتصاد: القانون /١٨/ وقوف الحكومة بجانب المستثمرين ويعزز أهمية المناطق الحرة السورية.....47
13 – خبير اقتصادي سوري يتعلّق بـ " القشة" الصينيّة.. خصخصة المصانع الخاسرة وهذه هي المعادلة 49
14 – رجل أعمال " يبق البحصة"..المنصة قضت على الصناعة.. ألم يحن الوقت لنلتفت الى ما يحسن الليرة والمعيشة ؟.....50
16 – مدونة العملات، عملة ورقية سورية من فئة خمسون ليرة.....56
17 – " العمالة الفائضة".....57

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/457

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 19 تشرين الثاني، 2023 19 November

M E A K Weekly Economic Report No. 457

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - سوق السندات الأمريكية تواجه أزمة تاريخية وتهدد الاقتصاد

Investing.com المؤلف Marco Oehrl اقتصادية

Investing.com © تم النشر 12 اكتوبر, 2023

Investing.com– يمتلك بنك أوف أمريكا (BAC:NYSE) مجموعة غنية من البيانات التاريخية، والتي تحتوي على معلومات حول تطور السندات الحكومية الأمريكية منذ تأسيسه، قبل 236 عامًا. وتكشف هذه البيانات عن أنماط مهمة حول ما قد يحدث في الأسواق المالية.

وعلى عكس التصريحات السياسية، فإن البيانات لا تميل إلى الكذب، وهو ما ينطبق على الوضع الحالي. في الوقت نفسه الذي تسلط فيه الحكومة الأمريكية الضوء على قوة سوق العمل والاقتصاد، ويستبعد بنك الاحتياطي الفيدرالي احتمال حدوث ركود في توقعاته، قام المحلل مايكل هارتنت بفحص بيانات بنك أوف أمريكا وأصدر حكمًا بعدم وجود عوامل محركة. أصبحت سوق السندات أكثر تشاؤما من أي وقت مضى في التاريخ الأمريكي.

ورغم أن الخطاب السياسي لا يزال قادراً على تهدئة الأسواق المالية، فقد تزايدت التوترات وقد يندلع الذعر في أي لحظة، إذا حكمنا من خلال المعنويات القادمة من سوق السندات.

ويقدر دويتشه بنك (DBKGn:ETR) الخسائر غير المحققة بنحو 70 تريليون دولار، مع خطر كبير لانتشار عدوى الانهيارات، حيث تستخدم السندات غالبا كضمان أو دعم لعمليات أخرى. مع وجود مثل هذا المبلغ الكبير على المحك، يواجه العديد من المهنيين الماليين لحظة حاسمة في حياتهم المهنية.

خلال الفترة الطويلة التي شهدت انخفاض أسعار الفائدة، لم يكن ارتفاع الدين العام يمثل مشكلة. وفي ألمانيا، زعم الساسة أنه سيكون من التهور عدم تحمل الديون بأسعار فائدة سلبية.

ومع ذلك، فإن ما كان يمثل مشكلة بالفعل في ذلك الوقت هو فكرة أن أسعار الفائدة والتضخم لن تعود أبدًا إلى المستويات الحالية.

باعت وزارة الخزانة الأمريكية السندات الحكومية أسبوعيا في عصر الفائدة المنخفضة، وتمكنت من القيام بذلك لأنها كانت تعتبر الاستثمار الأكثر أمانا في العالم. ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة سوف تكون قادرة دائما على سداد ديونها، حيث يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي إصدار الأموال حسب الحاجة. ومع ذلك، سيؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في قيمة الدولار، مما يجعل الدائنين أكثر خوفًا.

وهذا هو بالضبط السبب وراء أزمة سوق السندات. الطلب والأسعار آخذة في الانخفاض، في حين أن أسعار الفائدة ترتفع. اعتادت دول مثل الصين واليابان والمملكة العربية السعودية شراء الديون الأمريكية، لكنها تحاول الآن التخلص منها لأن الضمان المفترض أصبح مخاطرة.

يعتقد محلل بلومبرج، يي تشيه، أن معدل 5٪ للسندات لمدة 10 سنوات هو نقطة انعطاف حاسمة. وإذا تم تجاوز هذه العتبة، فإن الضغوط على

الاقتصاد سوف تشتد بشكل كبير، مما يزيد بشكل كبير من احتمالات الركود. خلال الوباء، كان هذا المعدل 0.3%، وقبل شهرين كان 4%، وفي الأسبوع الماضي 4.89%.

وقد ارتفعت أسعار الفائدة في الربع الأخير بشكل أسرع من أي وقت مضى منذ انهيار عام 1987. وحتى سعر النفط انخفض بسبب التوقعات القاتمة في الأسبوع الماضي. وهذه كلها دلائل على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يفقد السيطرة على سوق السندات وأن سوق المال يحدد السياسة النقدية المستقبلية. ولم يعد العجز المالي الكبير وأسعار الفائدة الصفرية جزءاً من هذا، على الرغم من أنهما كانا مسؤولين عن الأرباح الكبيرة في أسواق الأسهم.

يريد رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول التوقف عن إصدار الأموال. ومع ذلك، فإن هذا الواقع الجديد يعني ضمناً أيضاً أن أسواق الأسهم سوف تضطر إلى التخلي عن 80% من الأرباح المتراكمة منذ عام 2009. وهذا من شأنه أن يمثل انخفاضاً قدره 11 ألف نقطة لمؤشر ناسداك 100 و2800 نقطة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500. ومع ذلك، لا يوجد سبب للقلق، لأن مثل هذا التطبيع الجذري لأسعار الأصول من شأنه أن يسبب الفوضى في العالم.

وبدلاً من ذلك، ما سيحدث هو التخلي عن مكافحة التضخم، ويتم تحديد هدف تضخم جديد، ربما عند 3% أو حتى أعلى، كما ذكرنا في زيروهدج.

قال المؤرخ الاقتصادي والأستاذ آدم توز:

"التضخم هو في الواقع عملية يتفوق بها الأغنياء على الفقراء في المنافسة على الموارد الشحيحة."

وبما أن الأثرياء لا يريدون أن ينزلق العالم إلى الفوضى إذا انهارت الأسواق، فإن هذا لن يحدث. خاصة إذا كان الحل يتعلق بالتضخم، الأمر الذي من شأنه أن يفيد مصالحك.

https://sa.investing.com/news/economy/article-2470776

2 - تليمحات سعودية روسية هامة بشأن إنتاج النفط.. وإشادة من بوتين لولي العهد

المؤلف Sultan Shamari السلع والعقود الآجلة Investing.com

© Reuters. تم النشر 12 اكتوبر, 2023

Investing.com – أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اليوم الأربعاء، أن هناك احتمالية لاستمرار الاتفاق في إطار تحالف "أوبك+" لتقليص إمدادات النفط العالمية.

وهو ما أكد عليه وزير الطاقة السعودي خلال مقابلته مع قناة "روسيا-24" أن السعودية ستواصل تقليل الإنتاج حتى نهاية العام، وستستعرض الأمر شهراً بشهر كما أُعلن مسبقاً.

بوتين يشيد بولي العهد: أشاد الرئيس الروسي بالدور البارز الذي لعبه ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في سوق الطاقة.

وأكد بوتين أن روسيا ستواصل التعاون مع الرياض، مشيرًا إلى أنه كان من الممكن أن تنخفض الأسعار إلى مستويات أقل من 50 دولارا للبرميل في حال عدم تنسيق خفض الإنتاج.

وأضاف بوتين أن التنسيق بين دول التحالف "أوبك+"، الذي يضم أبرز منتجي النفط، سيستمر لضمان القدرة على التنبؤ بالوضع في أسواق النفط.

وبدأت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاؤها، بقيادة روسيا، تنفيذ دورة جديدة لتقليص إمدادات النفط نهاية عام 2022 بهدف دعم السوق.

وأضاف بوتين: "أنا واثق من استمرار التنسيق بين شركاء "أوبك+" في تحركاتهم. هذا أمر بالغ الأهمية لتمكيننا من توقع وضع سوق النفط وفي نهاية المطاف يكون ذلك لصالح الإنسانية بأسرها".

تصريحات وزير الطاقة السعودي: أكد الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، أنه من الضروري ألا يترك سوق النفط دون رقابة. وأضاف الوزير، أن السعودية وروسيا ستستعرضان شهرياً سياسات إمدادات النفط، مشيراً إلى أهمية توسيع نطاق التجارة والاستثمارات المشتركة بين البلدين. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات "استباقية" في سوق النفط لتحقيق الاستقرار فيها. وأشار خلال زيارته لروسيا إلى أنه من الصعب التنبؤ بمستقبل السوق حتى خلال نصف عام.

وأكد أن المملكة ستستمر في خفض إنتاج النفط بشكل طوعي ما دام ذلك ضرورياً للحفاظ على استقرار السوق. وأوضح خلال مقابلته مع قناة "روسيا-24" أن السعودية ستواصل تقليل الإنتاج حتى نهاية العام، وستستعرض الأمر شهراً بشهر كما أُعلن مسبقاً.

وأشار الوزير السعودي إلى أنه ستتم مراجعة ما إذا كانت هناك حاجة لزيادة الإنتاج أو تعمق التخفيض، ربما لشهر إضافي أو اثنين أو أكثر، وذلك وفقاً لمتطلبات السوق لضمان تصرف الدولة بشكل مناسب لتحقيق الاستقرار.

https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-2470972

3 - "السيادي الصيني" يرفع مساهمته في البنوك الأربعة الكبرى بعد تخارج عنيف للأجانب

خبراء اعتبروها خطوة رمزية من "السيادي الصيني" تثير تكهنات بتعزيز بكين الثقة في السوق_ دبي – العربية.نت نشر في 12 :أكتوبر ,2023:

يعمل صندوق الثروة السيادية الصيني البالغة قيمته 1.35 تريليون دولار على زيادة حصصه في أكبر 4 بنوك في البلاد، مما يثير التكهنات بأن السلطات تحاول تعزيز الثقة في السوق بعد نزوح الأموال الأجنبية وتراجع العملة المحلية.

واستحوذت شركة"Central Huijin Investment" ، التي تمتلك حصصاً استراتيجية في المؤسسات المالية المحلية، على أسهم إضافية في "البنك الصناعي والتجاري"، و"بنك التعمير"، و"بنك الصين"، و"البنك الزراعي الصيني"، وفقاً لإيداعات البورصة في وقت متأخر من يوم الأربعاء.

وقد تكون عمليات الشراء، التي كانت ستكلف حوالي 477.5 مليون يوان (65.4 مليون دولار أميركي) على أساس أسعار إغلاقها يوم الأربعاء، رمزية. وفي حين أنها عززت حصة "Central Huijin" في كل بنك بنسبة 0.01 نقطة مئوية فقط، فإن صندوق الثروة سيزيد حصصه بشكل أكبر خلال الأشهر الستة المقبلة، حسبما ذكرت البنوك في إيداعاتها الخاصة، وفقاً لما ذكرته صحيفة"SCMP" ، واطلعت عليه "العربية.نت."

من جانبه، قال الخبير الاستراتيجي الصيني في ساكسو كابيتال ماركتس في هونغ كونغ، ريدموند وونغ، في مذكرة للعملاء: "هذه الخطوة، التي تذكرنا بتصرفاتها خلال اضطراب سوق الأسهم الصينية عام 2015، تشير إلى

رغبة الحكومة في الحفاظ على استقرار السوق". وأضاف أنه من المتوقع أن يعزز هذا الموقف الاستباقي المعنويات.

وتتولى شركة سنترال هويجين، وهي شركة تابعة لشركة الصين للاستثمار، استثمارات الأسهم المحلية في المؤسسات المالية المملوكة للدولة، دون التدخل في عملياتها اليومية. وتمارس حقوقها وتؤدي التزاماتها كمساهم في حدود مساهمتها في رأس المال، بحسب موقعها الإلكتروني.

وامتلكت بشكل مباشر حصص أسهم في 17 مؤسسة مالية، بما في ذلك البنوك وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين، في نهاية عام 2021، وفقاً لتقريرها السنوي الأخير.

وارتفعت أسهم البنوك الأربعة الكبرى بأكثر من 4% في هونغ كونغ، مما ساعد على رفع مؤشر هانغ سينغ إلى أعلى مستوى له في 5 أسابيع. وارتفعت الأسهم بنسبة 0.6% إلى 3.2% في شنغهاي، في حين قفز مؤشر سي إس آي 300 بنسبة 1%، وهو أكبر ارتفاع منذ ما يقرب من 3 أسابيع.

كانت سوق الأسهم الصينية في حالة ركود، حيث خسر مؤشر "CSI 300"نحو 4.4% منذ بداية العام، وسط خيبة الأمل من نهج بكين البطيء في ضخ التحفيز لإنعاش الاقتصاد مع تضاؤل زخم التعافي بعد كوفيد.

باع المستثمرون العالميون ما قيمته 5.1 مليار دولار أميركي من الأسهم من الدرجة الأولى في سبتمبر و12.3 مليار دولار أميركي في أغسطس في عمليات بيع غير مسبوقة، وفقاً للبيانات التي جمعها بنك غولدمان ساكس. وأظهرت بيانات "Stock Connect" أنهم باعوا 6.7 مليار يوان أخرى حتى الآن هذا الشهر حتى الخميس.

وتم تداول اليوان الصيني عند 7.2979 للدولار في السوق المحلية، بعد أن انخفض بنسبة 5.5% هذا العام إلى أضعف مستوى منذ 16 عاماً، وفقاً لبيانات بلومبرغ. وقال هونغ هاو، الشريك وكبير الاقتصاديين في صندوق التحوط"Grow Investment Group" ، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي: "يُنظر إلى Huijin على نطاق واسع على أنه صندوق الاستقرار في الصين". وأضاف أن الشراء يعد إشارة قوية للرؤية من الأعلى إلى الأسفل وسيساعد في تعزيز ثقة السوق.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/10/12/-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8

4 - »نوبل الاقتصاد» للأميركية كلوديا غولدين

اللجنة القائمة على جائزة نوبل تعلن منحها للأميركية كلوديا غولدين

(أ.ف.ب)، ستوكهولم» :الشرق الأوسط« نُشر: 9 أكتوبر 2023 م

مُنحت «جائزة نوبل» في الاقتصاد، اليوم الاثنين، للأميركية كلوديا غولدين عن أعمالها حول مكانة المرأة في سوق العمل. وأعلنت اللجنة القائمة على الجائزة أن الفائزة، وهي ثالث امرأة تفوز بهذه المكافأة، «عزَّزت فهمنا لوضع المرأة في سوق العمل»، وفقاً لـ«وكالة الصحافة الفرنسية.«

واختتمت «الأكاديمية الملكية السويدية» إعلان أسماء الفائزين بجوائزها لهذا العام، بالكشف عن اسم الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد.

وتبلغ قيمة الجائزة، التي يطلق عليها رسمياً جائزة البنك المركزي السويدي في العلوم الاقتصادية، تخليداً لذكرى ألفريد نوبل، 11 مليون كرون (مليون دولار)، وهو مبلغ جوائز نوبل الأخرى نفسه في الطب والفيزياء والكيمياء والأدب والسلام. وجرى الإعلان عنها، الأسبوع الماضي. وباستثناء جائزة العلوم الاقتصادية، كان رجل الصناعة السويدي ألفريد نوبل (1833 – 1896)، مخترع الديناميت، يتولى منح الجوائز.

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4594496-%C2%AB%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%C2%BB-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%84%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D8%BA%D9%88%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86

5 - الأميركية كلوديا غولدن تفوز بجائزة نوبل للاقتصاد

بقلم :يورونيوز، نشرت في 2023/10/09 – 11:54

مُنحت جائزة نوبل في الاقتصاد الاثنين للأميركية كلوديا غولدين عن أعمالها حول مكانة المرأة في سوق العمل.

وأعلنت اللجنة القائمة على الجائزة أن الفائزة، وهي ثالث امرأة تفوز بهذه المكافأة، "عززت فهمنا لوضع المرأة في سوق العمل."

وقالت اللجنة "لقد منحَنا البحث الذي أجرته كلوديا غولدين رؤية جديدة ومدهشة في كثير من الأحيان حول الدور التاريخي والمعاصر للمرأة في سوق العمل."

وأوضحت راندي هيالمارسون، وهي عضو في لجنة نوبل، أن "كلوديا غولدين بحثت في الأرشيف وجمعت بيانات عن الولايات المتحدة ممتدة على أكثر من مئتي عام، ما سمح لها بإظهار كيف ولماذا تطورت الاختلافات في معدلات الدخل والتوظيف بين الرجال والنساء مع مرور الوقت."

في العام الماضي، مُنحت جائزة نوبل الاقتصاد إلى بن برنانكي، الرئيس السابق للبنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفدرالي) ومواطنَيه دوغلاس دايموند وفيليب ديبفيغ، لعملهم في البنوك وعمليات الإنقاذ الضرورية التي قاموا بها أثناء الأزمات المالية.

أضيفت جائزة الاقتصاد "تخليداً لذكرى ألفريد نوبل" وأنشأها بنك السويد في عام 1969 إلى الجوائز التقليدية الخمس (في فئات الطب والفيزياء والكيمياء والآداب والسلام)، بعد أكثر من ستين عاماً على بدء منح الجوائز الأخرى، ما دفع بمنتقدي هذه المكافأة إلى وصفها بـ"نوبل المزيفة."

ومثل سائر جوائز نوبل، تُرفق الجائزة بمكافأة مالية قدرها 11 مليون كرونة سويدية (حوالي مليون دولار)، يتم تقاسمها في حالة وجود أكثر من فائز، وهي أعلى قيمة اسمية (بالعملة السويدية) في تاريخ الجائزة الممتد لأكثر من قرن.

أسماء الفائزين بجائزة نوبل للاقتصاد في السنوات العشر الأخيرة

وفيما يأتي لائحة بأسماء الفائزين في السنوات العشر الأخيرة بجائزة نوبل للاقتصاد التي مُنحت الاثنين في ستوكهولم في ختام موسم جوائز نوبل 2023:

- 2023-كلوديا غولدين (الولايات المتحدة) عن أعمالها حول مكانة المرأة في سوق العمل.
- 2022-بن برنانكي (الولايات المتحدة) ودوغلاس دايموند (الولايات المتحدة) وفيليب ديبفيغ (الولايات المتحدة)، عن أعمالهم بشأن الأزمات المالية والمصارف.
- 2021-ديفيد كارد (كندا) وجوشوا انغريست (الولايات المتحدة) وغيدو إمبنس (هولندا/الولايات المتحدة)، عن أعمالهم التي أتاحت توسيع المعارف بشأن مجالات عدة بينها سوق العمل والهجرة والتعليم.
- 2020 بول ميلغروم (الولايات المتحدة) وروبرت ويلسون (الولايات المتحدة)، تقديراً لـ"تحسينهما نظرية المزادات واختراع أطر جديدة للمزادات."
- 2019: أبهجيت بانيرجي (الولايات المتحدة) وإستر دوفلو (فرنسا/الولايات المتحدة) ومايكل كريمر (الولايات المتحدة)، عن أعمالهم لتقليص الفقر في العالم.
- 2018: وليام نوردهاوس وبول رومر (الولايات المتحدة) عن أعمالهما في دمج الابتكار والتغير المناخي بالنمو الاقتصادي.

- 2017: ريتشارد ثالر (الولايات المتحدة) عن أعماله حول الاقتصاد السلوكي خصوصاً الآليات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في قرارات المستهلكين او المستثمرين.
- 2016: أوليفر هارت (بريطانيا/الولايات المتحدة) وبنغت هولستروم (فنلندا) صاحبا نظرية العقد.
- 2015: آنغس ديتون (بريطانيا/الولايات المتحدة) تقديراً لأبحاثه عن الاستهلاك والفقر والرفاهية.
- 2014: جان تيرول (فرنسا) تقديراً لـ"تحليله قوة السوق وتنظيمها."

المصادر الإضافية •أ ف ب

https://arabic.euronews.com/2023/10/09/nobel-prize-in-economics-for-american-claudia-golden

6 - البنك الدولي يتوقع تباطؤا حادا بنمو اقتصادات الشرق الأوسط في 2023

تقرير البنك الدولي توقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبلدان الخليج 1% فقط في عام 2023 (الأوروبية)، 6/10/2023

توقع البنك الدولي تباطؤا حادا للنمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2023، إلى 1.9%، قياسا إلى نمو بواقع 6% في العام السابق.

وقال البنك في تقرير الخميس، إن التباطؤ الاقتصادي لبلدان المنطقة يأتي بسبب خفض إنتاج النفط، في ظل أسعار النفط المتراجعة مقارنة مع مستويات 2022، وتشديد الأوضاع المالية العالمية وارتفاع التضخم.

وتوقع البنك في التقرير –الذي حمل عنوان "تحقيق التوازن.. الوظائف والأجور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند وقوع الأزمات"– أن يكون تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام، أكثر وضوحا في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط.

وقدر التقرير أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبلدان الخليج 1% فقط في عام 2023، منخفضا من 7.3% في 2022، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط، وأسعار الخام بالأسواق.

الدول المستوردة للنفط

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، أفاد التقرير، بأن الأوضاع المالية العالمية وارتفاع معدلات التضخم مازالا يعوقان النشاط الاقتصادي.

وتوقع أن يبلغ معدل نمو البلدان المستوردة للنفط نحو 3.6% في العام الحالي، منخفضا عن مستواه البالغ 4.9% في عام 2022.

وتشير هذه النتائج إلى نهاية "قصة التباين بين دول المنطقة حيث أصبحت وكأنها أشبه بمنطقتين"، فمنذ عام 2022، كانت البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة تنمو بوتيرة أسرع بكثير من البلدان المستوردة له.

وتعليقًا على التقرير، قال فريد بلحاج، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إذا كانت المنطقة تنمو بوتيرة بطيئة، فكيف ستوفر فرص عمل كريمة لما يقارب 300 مليون شاب، سيطرقون أبواب سوق العمل، بحلول عام 2050."

وبحسب التقرير يضيف بلحاج: دون تطبيق الإصلاحات السليمة على صعيد السياسات، فإن التحديات الهيكلية المزمنة التي تواجهها أسواق العمل في المنطقة قد تتفاقم في الأمد القريب.. لقد حان الآن وقت الإصلاح."

وذكر تقرير البنك أن اضطراب الاقتصاد الكلي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان بإمكانه أن يدفع 5.1 مليون شخص إضافي إلى البطالة وهو ما يتجاوز معدلات البطالة التي كانت مرتفعة بالفعل قبل تفشي الجائحة.

وأشار إلى أن "الحكومات تواجه في أوقات الركود الاقتصادي مفاضلة بين زيادة البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية. وعلى الرغم من أن أيا من النتيجتين غير مرغوب فيها فإن الأجور الحقيقية المرنة المقترنة بالتحويلات النقدية الموجهة للمستحقين هي النهج الأفضل للحد من التكاليف الاقتصادية طويلة الأجل التي تتسبب فيها صدمات الاقتصاد الكلي."

ماذا عن تركيا؟

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد التركي للعام الجاري من 3.2 إلى 4.2%.

وأشار البنك في تقرير عن الاقتصاد في أوروبا وآسيا الوسطى تحت عنوان "نمو بطيء ومخاطر متزايدة" أنه من المنتظر أن يسجل الاقتصاد التركي نموا بنسبة 3.1% في 2024، و3.9% في 2025.

وكان البنك الدولي قال في يونيو/حزيران الماضي إنه يتوقع أن يسجل اقتصاد تركيا نموا بنسبة 4.3% العام المقبل، و4.1% عام 2025.

ويعقد البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اجتماعاتهما السنوية في المغرب، خلال الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وستركز

الاجتماعات على 6 محاور رئيسية: الشمول المالي والرقمي، والتنمية المستدامة، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وريادة الأعمال والابتكار، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتسامح والعيش معا.

المصدر: وكالة الأناضول +وكالة الأنباء القطرية (قنا)

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/10/6/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D8%A4%D8%A7-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D9%85%D9%88

الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير

ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

7 - »مبادرة مستقبل الاستثمار«: السعودية تجمع العالم لرسم اقتصاد الغد

مستثمرون عالميون ومحليون لـ«الشرق الأوسط»: نتطلع لخريطة طريق تواجه التحديات

الرياض :فتح الرحمن يوسف

نُشر: 17:50–23 أكتوبر 2023 م . 08 ربيع الثاني 1445 هـ

صورة أرشيفية للنسخة السادسة من مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» العام الماضي

في ظل تركيز أنظار العالم على الرياض، حيث تنطلق أعمال فعاليات مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» يوم الثلاثاء، شدد مستثمرون عالميون ومحليون على أهمية استغلال الفرص التي سيوفرها المؤتمر في عالم الاقتصاد الجديد، وتكنولوجيا مزيج الطاقة والأمونيا والهيدروجين الأخضر، للدفع بالتحالفات الدولية المعززة للتوجه السعودي في قيادة دفة الاقتصاد العالمي، وتطوير استراتيجيات عبور التحديات واستكشاف فرص المستقبل.

وفي هذا الإطار، توقع المستثمر الأميركي في مجال الطاقة الخضراء الهيدروجين والكربون الصفري، الرئيس التنفيذي لشركة «سكاي تورز» إريك فانغ، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن تركز المبادرة على تأثير الاستثمار على الإنسانية، كبرنامج تفاعلي مصمم لمساعدة المستثمرين على إعادة ضبط المسارات لشركاتهم وللاقتصاد العالمي، مع تطوير استراتيجيات جديدة لفهم أكبر تحديات وفرص العصر الجديد.

وتطلع فانغ إلى اكتشاف أسواق جديدة وتوسيع حدود النمو الاقتصادي مع الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، مؤكداً ضرورة أن تستند التنمية الخضراء، بما في ذلك البنية التحتية والصناعة والتصنيع وسلسلة التوريد والموارد المعدنية الطبيعية إلى الحوكمة القوية لتأثيرها الإيجابي على البشرية.

توصيات تنسجم مع بناء المستقبل

حسب فانغ، فإن توصيات المؤتمر لمواجهة تحديات الاقتصاد والاستثمار والتجارة يجب أن تنطوي على رؤية تتمثل في إضافة قيمة عبر إنشاء مكان لعرض طرق الحد من تلوث الكربون قبل أن يتسرب إلى الغلاف الجوي، من خلال إعادة هندسة التلوث من عمليات التصنيع والنقل وتوليد الطاقة والبناء.

وأضاف: «يجب أن نعمل ما في وسعنا لتحقيق الهدف المتفق عليه عالمياً المتمثل في حياد الكربون بحلول عام 2060 والنهج الاستباقي لإزالته. ولذا، نحن نؤكد بقوة أن تطوير السوق الجديدة يجب أن يكون له إطار حكومي قوي لقيادة عملية التطوير، بغضّ النظر عن الصناعات.»

وتابع فانغ: «بالتعاون مع شريكنا المستثمر من الصين، اللجنة المهنية لاستثمار الطاقة (إيبك) التابعة لجمعية الاستثمار الصينية، التي بدأت حركة (صفر كربون) في الصين في يناير (كانون الثاني) 2020. أصدرنا دليلاً على مستوى الصناعة والكثير من توصيات معيار الكربون الصفري داخل الصين، والتي وافقت عليها الحكومة المركزية. وهي المبادرة ذاتها التي نتحدث عنها مع المملكة والتي تشكل مدخلنا الأوّلي الذي يهدف إلى وضع التحول الأخضر في مقدمة استثماراتنا وتطوير سلسلة التوريد وأجيال الطاقة الخضراء.»

الهيدروجين الأخضر والذكاء الاصطناعي

يقول فانغ: «لا توجد خاصية فيزيائية أو منتج استحوذ على خيال الإنسان فيما يتعلق بإمكانات عصر الطاقة الجديد مثل الهيدروجين، الذي يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه بديل مناسب لنواتج التقطير البترولية في قيادة العالم.

وتساءل فانغ: «كيف يمكن أن يكون إنتاج الهيدروجين عملية اقتصادية دائرية أخرى ذات قيمة مضافة للمملكة؟ الأمر يبدأ بالميثان، الذي يتم إنتاجه بكميات كبيرة جداً حول العالم من الكثير من المصادر المختلفة، بما في ذلك استكشاف وتطوير صناعة النفط في السعودية.

وحسب فانغ، يعد الهيدروجين سلعة مفيدة للغاية، ولكنه يتطلب الكثير من المعالجة الخاصة بسبب قابليته للاشتعال. ويمكن اعتبار الأمونيا، التي تتكون من ذرتين من الهيدروجين وثلاث ذرات من النيتروجين، حاملة هيدروجين غير قابلة للاشتعال. كما يمكن تكسير الأمونيا إلى هيدروجين عند نقطة الاحتراق.

وتابع: «الأمونيا مادة خام صناعية ولكنّ التكنولوجيا الجديدة ستسمح لها بأن تكون (الوسيلة) لنقل الهيدروجين وتحويله إلى وقود أخضر في عصر الطاقة الجديد. وستكون السعودية في طليعة عصر الطاقة الجديد هذا مع معالجة الحاجة إلى السياسات لتحقيق الحياد الكربوني في وقت وجيز. وحالياً، يسعى زعماء العالم إلى تحقيق نمو بمعدل 29 ضعفاً في احتجاز الكربون بحلول عام 2030، ومن الممكن أن تكون مبادرة السعودية مبادرةً عالمية قادرة على تحويل الكربون من عامل خارجي اقتصادي إلى سلعة مشتركة.

كما أعلن عن تعاون «سكاي تورز للاستثمار» مع شركائها المحليين في المنطقة الاقتصادية الخاصة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، لبناء

مجمع لصناعة الهيدروجين لإدارة جميع الأنواع المختلفة من تقنيات الهيدروجين والأمونيا وعمليات التصنيع، والتأكد من وجود منطقة حديثة لاستيعاب تطور التكنولوجيا، مع الانسجام مع الاتجاه العالمي والسعودي لتعزيز الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

وفي ضوء هذا الواقع الجديد، يرى فانغ أن التوترات الجيوقتصادية والجيوسياسية تزيد من تعقيد التركيز العالمي، مشيراً إلى أن المملكة لديها فرصة لقيادة التوازن في تحسين تعبئة رأس المال ومتابعة الفرص المكتشفة مع التزاماتها تجاه مستقبل البشرية عبر اعتماد الذكاء الاصطناعي وتطوير الروبوتات من خلال برامج البحث والتطوير.

بوصلة الاتجاه العالمي للاقتصاد من السعودية

من جهته، أكد رجل الأعمال السعودي، رئيس شركة «التميز السعودية القابضة»، المستثمر في مجال الطاقة الخضراء والكربون الصفري، عبد الله بن زيد المليحي، لـ«الشرق الأوسط»، أن المؤتمر في نسخته السابعة، يعد فرصة عالمية توجه بوصلة الاقتصاد العالمي من السعودية في مستقبل الإنجاز والتطوير السعودي في مجالات مختلفة ومجال الطاقة الخضراء والتكنولوجيا والكربون، متوقعاً أن يجذب المؤتمر استثمارات سعودية – أميركية – صينية.

وقال المليحي، وهو الشريك السعودي في شركة «سكاي تورز للاستثمار»، الوليد الشرعي للتحالف السعودي – الأميركي – الصيني للطاقة الخضراء، إن التطور المتسارع للسعودية، أصبح مقياساً للحضارة العالمية ونموذجاً لخطط التطوير والإنجاز. فتجمُّع قادة الاستثمار العالمي في الرياض يعد رسالة مفادها «المستقبل ينطلق من المملكة»، حيث سيتناول المؤتمر

القضايا المحورية التي تؤرق العالم بما في ذلك تغير المناخ، ودور الحكومات، والإمكانات التحويلية للتكنولوجيا والتعليم والرعاية الصحية.

وأشار المليحي إلى أن التحالف الأميركي – السعودي – الصيني يستفيد من خلاصة تجربته في المؤتمر لإطلاق أول مشاريعه المقررة بداية عام 2024. مبيناً أن المؤتمر سيسرّع وتيرة المشاريع الكبرى في مجال الكربون كمعيار للاستثمار المستقبلي المبنيّ على الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن خلال العمل مع البرنامج، متوقعاً أن تستفيد شركة «سكاي تورز للاستثمار» من استثمارات المؤتمر، بوصفها شريكاً في مجال سياسات وممارسات الاستثمار الأخضر.

وأضاف: «من خلال هذه الشراكة، يمكننا أن نجعل معاييرنا الخالية من الكربون تعمل على تطوير توصيات معايير الصناعة المستقبلية في المملكة عبر العمل جنباً إلى جنب مع مبادرة الاستثمار، حيث يعد هذا البرنامج منصة مثيرة للغاية، إذ يمكن أن يتكامل هدف الاستثمار الصفري للكربون بشكل متناغم مع أهداف قسم الصناعات السمكية الحالية والمستقبلية.»

وحسب المليحي، فإن النسخة السابعة من المؤتمر الذي ينطلق من الرياض، تأتي في وقت ينصبّ التركيز العالمي حالياً على موضوع مهم للغاية مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتعليم والرعاية الصحية الاستدامة، حيث إن هدف تحول الطاقة يتطلب مضاعفة الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة ثلاث مرات بحلول نهاية العقد الحالي.

وشدد المليحي على استثمار فرص تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي لا يعمل على تغيير نسيج الإنسانية فحسب، بل يعمل أيضاً على إثارة موجة من الابتكارات والاعتبارات القانونية والمسائل التي تتراوح بين إدارة

المخاطر والأمن القومي، حيث تعمل «سكاي تاورز للاستثمار» على دمج تطوير الذكاء الاصطناعي في مزيج دخولها الصناعي إلى المملكة.

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4623886-%C2%AB%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%C2%BB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AF

8 - »مبادرة مستقبل الاستثمار» تدير «البوصلة» لمواجهة تحديات الاقتصادات العالمية

ولي العهد شهد الجلسة الحوارية للرئيس الكوري وسط حضور دولي كثيف

الرياض :مساعد الزياني وبندر مسلم ومحمد هلال

نُشر: 17:14–24 أكتوبر 2023 م . 09 ربيع الثاني 1445 هـ

شكّل منتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض محطة جديدة للتأكيد على أهمية الخطوات التي تنفذها السعودية في إطار رؤيتها 2030 للتحول الاقتصادي مع التركيز على الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة ومجابهة تحديات الاقتصادات العالمية. وكانت مناسبة ليستمع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز إلى ثناء الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول على الإنجازات التي تحققت إلى اليوم، حين قال إن السعودية استطاعت أن تحوّل نفسها لتكون مركزاً للصناعات المتقدمة.

المنتدى الذي افتتح أعماله في نسخته السابعة يوم الثلاثاء تحت عنوان «البوصلة الجديدة» يحضره حشد دولي كبير. إذ يشارك فيه ما يقارب 6000

مشارك من أكثر من 90 دولة، و500 متحدث من قطاعات مختلفة من داخل وخارج المملكة، ويستمر على مدى 3 أيام. وهو يسلط الضوء على الحلول الممكنة لمجابهة التحديات الاقتصادية والاعتماد على الاستخدام الأمثل للتقنيات الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، من أجل النهوض بالاقتصادات العالمية.

قال وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح: «سنحوّل التحديات إلى فرص من خلال الاستثمار في طاقاتنا البشرية ومواردنا»، فيما قال محافظ «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي ورئيس مجلس إدارة شركة «أرامكو السعودية» ورئيس مجلس إدارة مؤسسة «مبادرة مستقبل الاستثمار» ياسر الرميان إن الصندوق يركز على 13 قطاعاً لتحقيق الاستمرار في التطوير والتعددية بالاقتصاد، «حيث أوجدنا 90 شركة جديدة، وهناك أكثر من 560 ألف وظيفة تم توفيرها بفضل ذلك.»

وكشف وزير الاقتصاد والتخطيط، فيصل الإبراهيم، عن بلوغ السعودية مرحلة إنعاش القطاعات، وحققت التعددية الاقتصادية، في حين توقع وزير السياحة أحمد الخطيب تسجيل المملكة زيارة نحو 100 مليون سائح هذا العام.

أما رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، فنبّه أن المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط تضغط على النمو العالمي، مشيراً إلى أن الحرب في غزة قد تسبب عواقب اقتصادية «خطيرة.»

ويعدّ منتدى «مستقبل الاستثمار» منصة تجمع كبريات الشركات، حيث خصصت قاعات لتبادل الآراء في ما بينها والتوقيع على كثير من الاتفاقيات.

ولي العهد والرئيس الكوري الجنوبي

أمام ولي العهد، قال الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول، خلال جلسة حوارية، إن السعودية استطاعت أن تحول نفسها لتكون مركزاً للصناعات المتقدمة وهي مستعدة لذلك، موضحاً أن بلاده تتشارك الخبرة مع الرياض لتحقيق التجربة في وقت أقصر ضمن مساعي تحقيق هذا التعاون المتين.

ولي العهد السعودي والرئيس الكوري خلال فعاليات مبادرة مستقبل الاستثمار (الشرق الأوسط)

وأفصح عن بلوغ حجم التبادل التجاري بين كوريا الجنوبية والمملكة نحو 29 مليار دولار في مجالات الطاقة والدفاع وإنشاءات البنى التحتية.

وقال يون سوك يول إنه من خلال زيارته الحالية إلى السعودية أتيحت له الفرصة لتعميق فهمه عن مشاريع الدولة، مبيناً أن لديه شعوراً بالشغف لمشروع «نيوم.»

الصناعات المتسارعة

ووصف الرئيس الكوري الجنوبي زيارته إلى السعودية بالمهمة لتقوية التضامن مع السعودية للحصول على التقدم المشترك، مفيداً بأن الشركات الكورية استطاعت خلال الـ60 سنة الماضية المشاركة في البنية التحتية للمملكة وقامت ببناء ثقة وشاركت في الصناعات المتسارعة أيضاً لتحقيق التعاون.

وأبان الرئيس الكوري الجنوبي أن رؤية السعودية 2030 تمثل تحولاً وطنياً، وأن بلاده تعدّ أهم شريك لإنجاح تطلعات الرياض في عدة جوانب، منها الاقتصادية والثقافية وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى طموح المملكة في الوصول إلى الحياد الكربوني والحراك المتعلق بالتغير المناخي، مؤكداً أن سيول ستقوي استثماراتها في تلك القطاعات وفق خطط المملكة.

وأشار إلى أهمية تعزيز التعاون وتسهيل السفر إلى جانب التعرف على ثقافات الشعبين عبر البرامج الدراسية والابتعاث لاستكمال الدراسة والتبادل في مجال البحث والابتكار والعلوم، كاشفاً عن خطط دولته لتشغيل وفتح برامج ومعاهد لتعليم اللغة الكورية في السعودية.

وأضاف الرئيس الكوري الجنوبي أن السعودية كانت من أوائل الدول التي وثقت في إمكانات سيول، وسيكون هناك تبادل تقني أكثر بين الدولتين في الفترة المقبلة، وأن التعاون الاقتصادي عادة ما تدفعه العلاقات بين رجال الأعمال والشركات، مشدداً على ضرورة العمل نحو زيادة التقارب وتقديم التسهيلات كافة.

ولي العهد السعودي والرئيس الكوري خلال فعاليات مبادرة مستقبل الاستثمار وسط حضور دولي كثيف (الشرق الأوسط)

وتطرق محافظ صندوق الاستثمارات العامة رئيس مجلس إدارة مؤسسة «مبادرة مستقبل الاستثمار» ياسر الرميان، إلى الظروف التي يشهدها العالم، والجهود التي يبذلها الجميع في تحفيز مستقبل الاستثمار والاقتصاديات والمجتمعات لإيجاد نظام عالمي مستقر ومستدام.

وتابع الرميان أن المصارف المركزية وضعت سياسات رصد ومراقبة للحد من التضخم العالمي، وأن الحكومات وشركات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم تتأقلم مع هذا الواقع الجديد.

ولفت النظر إلى التطورات الهائلة التي تشهدها قطاعات التقنية في فترة وجيزة، وأن من أهم هذه القوى «الذكاء الاصطناعي» الذي قد يزيد الناتج العالمي بنسبة 14 في المائة، وله القدرة على إيجاد مجتمعات أكثر شمولية

ونموذج مستدام للتنمية، مبيناً أهمية التعاون الدولي لتقديم التشريعات، وتطوير الصناعات الحيوية مثل الصحة والسياحة والتصنيع والطاقة المتجددة والأمن.

الذكاء الاصطناعي

وزاد الرميان أن الذكاء الاصطناعي يؤثر على التجارة العالمية بطرق متعددة، متوقعاً أن 70 في المائة من الشركات ستتعامل على الأقل مع نوع واحد من هذه التقنية بحلول عام 2030.

واستطرد: «كثيرون سيستفيدون من الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية إذا لم يكن الأمر الآن، وكقادة للأعمال التجارية لا بد أن نكون على درجة من العملية، وأيضاً مع تنامي هذه التقنية يزداد استهلاكنا للطاقة، حيث إن القدرات المحوسبة التي نحتاجها لتعلم الآلات ضخمة وهائلة وفي تزايد مستمر»، كاشفاً عن الاستهلاك اليومي للطاقة لدعم برنامج شات «جي بي تي»، التي تقدر بـ564 ميغاوات في الساعة، وهذا مطابق للطاقة المستهلكة من 26 ألف منزل أميركي في السنة.

وتحدث الرميان عن فائدة استخدام الذكاء الاصطناعي ودوره في تمكين التحول في الطاقة مع موارد متاحة مثل المشاريع التي تقوم بها «أرامكو»، ومنها دعم التحول في الطاقة مثل تطوير أنواع جديدة من الوقود الذي تسهم في تقليل الانبعاثات في المحركات بأكثر من 70 في المائة، مقارنة بالوقود التقليدي.

وأفصح عن توجه المملكة لتقود حراكاً من أجل إيجاد حلولٍ في تقليل الانبعاثات لمواجهة أكبر التحديات في العالم، مشيراً إلى متانة الاقتصاد السعودي الذي شهد تنامياً بلغ 8.7 في المائة في الناتج الإجمالي المحلي خلال 2022، وهو الأعلى بين دول مجموعة العشرين.

وزاد أن صندوق الاستثمارات العامة يشهد عهداً جديداً من النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية وفق «رؤية 2030»، فقد ركز على 13 قطاعاً لتحقيق التعددية وفرص جديدة، وأوجد 90 شركة جديدة في محفظته الاستثمارية، وأكثر من 560 ألف وظيفة، بهدف تحقيق الأثر الإيجابي محلياً وعالمياً.

التغير المناخي

من جهته، أفاد الرئيس التنفيذي لمؤسسة «مبادرة مستقبل الاستثمار»، ريتشارد آتياس، أن مستقبل القيم الإنسانية هو موضوع ذو أهمية عميقة، ولا سيما أن العالم يقف على أعتاب عصر جديد.

وأضاف أن العالم اليوم يتطور بوتيرة غير مسبوقة، وأن التحديات التي يواجهها الكوكب فيما يخص التغير المناخي والأزمات الصحية العالمية والصراعات تتطلب روحاً جماعية من التعاطف لإيجاد حلول تعود بالنفع على الجميع.

وبحسب ريتشارد آتياس، «من المهم أن يسعى الجميع للإسهام في مجتمعات تحتضن التنوع بجميع أشكاله، مع العمل على الإمكانات الكاملة للإبداع والابتكار البشري، نحو الوصول إلى الشمولية والتسامح»، مؤكداً أهمية السعي أيضاً وراء المعرفة والتعليم في عصر التقدم التكنولوجي السريع، وتعزيز ثقافة تشجع الفضول، والتفكير النقدي، والسلام.

وشدد على ضرورة العمل بوتيرة متسارعة، ولا سيما ما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والهندسة الوراثية، مع إنشاء أطر أخلاقية قوية تحمي حقوق الإنسان والخصوصية والكرامة، التي ستضمن قيم الشفافية وتسخير هذه التكنولوجيا لصالح الجميع.

ووفق آتياس، مستقبل القيم الإنسانية يحتضن التعاطف والشمول والتسامح والمعرفة والأخلاق والسلام، منوهاً بأهمية إدراك المسؤوليات المشتركة في رعاية الكوكب، داعياً الجميع إلى التمسك بهذه القيم كونها البوصلة التي توجه نحو مستقبل أكثر إشراقاً وإنصافاً واستدامة للجميع للتأثير على البشرية، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار.

تمكين المرأة

وفي جلسة حوارية، أوضح رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، أن المملكة عملت على تمكين المرأة في سوق العمل، حاثاً دول العالم لاتخاذ النهج السعودي لتحقيق الطموحات من خلال جودة الحياة لتوفير فرص العمل.

وتابع أن البنك الدولي لديه رسالة ورؤية لمعالجة التغير المناخي والمرونة للتعامل مع العالم والتركيز على الشباب لما لهم من أهمية لتحقيق طموحات المستقبل ونمو الاقتصاد العالمي وتكاتف الجهود، مبيناً أن الطموحات يجب أن تتحقق من خلال جودة الحياة وتوفير فرص العمل.

وسلّط الضوء على التحديات الجيوسياسية والأزمات الدائرة في مختلف دول العالم، مفيداً أن الاقتصاد العالمي سيصبح في وضع جيد ومطمئن إذا تكاتفت الجهود، يجب علينا تحمل المسؤولية لمواجه التحديات، مثل تحول الطاقة، والديون.

وكشف بانغا عن بلوغ حجم الطاقة المتجددة نحو 3 مليارات دولار، مؤكداً الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للوصول إلى مستوى ينمي الاقتصاد العالمي، والعمل معاً للحد من الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالاقتصاد من خلال الأطر التشريعية التي يعكف عليها البنك

الدولي، وأن هذا الأمر يتطلب رؤوس أموال محلية من القطاعين الخاص والعام.

وقال إن المخاطر الجيوسياسية بالشرق الأوسط تضغط على النمو العالمي، مشيراً إلى أن الحرب في غزة قد تسبب عواقب اقتصادية «خطيرة»، كما أن الواقع الجديد يعني بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وأضاف أن العوامل الجيوسياسية تمثل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، مضيفاً أن تلك المخاطر «تميل إلى التحرك» بسرعة، لذا لا ينبغي تجاهل مثيلاتها الأخرى.

البيئة الاستثمارية السعودية

وفي إحدى جلسات مبادرة مستقبل الاستثمار، أكد وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد الفالح أن المملكة استطاعت تحويل الأزمات الاقتصادية العالمية إلى نقاط قوة، مبيناً أن بلاده تمتلك عوامل جذب للمستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية.

وبيّن الفالح أن معدلات الفائدة المرتفعة ما زالت مؤثرة، وأن المملكة لديها بنية تمويلية جيدة مقارنةً بالدول الأخرى بوجود مؤسسات مالية يمكنها تقديم القروض بفائدة منخفضة، مؤكداً أن عملة البلاد مرتبطة بالدولار منذ زمن طويل وستستمر.

وطبقاً لوزير الاستثمار، تمضي بلاده نحو تحقيق الرفاهية للمجتمع ورفع مستوى جودة الحياة رغم الأزمات التي تعيشها المنطقة، واستطاعت تخطي الأزمات العالمية نظراً لوجود الحكمة الكافية من القيادة للصمود أمنياً واقتصادياً ومالياً، بالإضافة إلى ضمان سلاسل الإمداد.

وواصل أن العالم يواجه تحديات كثيرة بدءاً من أسعار الفائدة وتعطل سلاسل التوريد وآثار الجائحة والتضخم وغيرها، ولكن السعودية تمكنت من تجاوزها وتحويلها إلى نقاط قوة مع وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي ونظرة استثمارية بعيدة المدى.

ولفت الفالح إلى جهود المملكة في تحويل التحديات إلى فرص من خلال الاستثمار في الشباب وريادة الأعمال والابتكار والتقنيات الحديثة بالشراكة مع الدول الصديقة والشركات الأجنبية وأن الاستثمار متاح ومتنوع في المجالات كافة، مع وجود بيئة استثمارية جاذبة.

وتطرق أيضاً إلى جهود «صندوق الاستثمارات العامة» مؤخراً، من أجل جعل الاقتصاد السعودي ضمن أكبر 10 اقتصادات في العالم.

التعددية الاقتصادية

بدوره، كشف وزير الاقتصاد والتخطيط، فيصل الإبراهيم، عن بلوغ السعودية مرحلة إنعاش القطاعات وتحقيق التعددية الاقتصادية، بالإضافة إلى تحركات لتمكين الشباب الذين يمثلون أكثر من 63 في المائة.

وقال الإبراهيم، في الجلسة الحوارية ضمن فعاليات مبادرة مستقبل الاستثمار، إن القطاعات غير النفطية بدأت تساهم وتساند النمو، وواصلت في التوسع لـ6 أرباع متواصلة، بفضل رؤية السعودية طويلة المدى.

وبيّن أنه رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي، فإن المملكة استطاعت المضي لتصبح مركزاً عالمياً وسوقاً جاذبة للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم.

وأضاف وزير الاقتصاد والتخطيط أن المملكة لديها وضوح في السياسات وأداء يتسم بالشفافية، وتركز على مشاريع عملاقة في قطاعات، مثل خدمات التصدير، وخدمات السياحة، والتشييد والإعمار.

وأفصح عن الحراك الجريء في الدولة، متمثلاً في «رؤية 2030»، لتنفيذ الخطط بوتيرة متسارعة، والوصول إلى مرحلة إنعاش القطاعات كافة.

وأكد أن المملكة لديها خطط لإيجاد مصانع سيارات، منوهاً بما تمتلكه من مناطق لوجستية، واقتصادية، تتسم بالتعددية، وبالعنصر البشري من الشباب الذين يستحقون مزيداً من الفرص الاستثمارية.

وزاد الإبراهيم أن الناتج المحلي غير النفطي نما بنسبة 6.1 في المائة في الربع الثاني من العام الحالي مدفوعاً بقطاعات جديدة كخدمات التصدير وخدمات السياحة التي نمت 135 في المائة.

ووفق الوزير، هناك مساحة للتعاون بين مختلف دول العالم والمملكة، ليس على مستوى السلع والخدمات فحسب، بل من ناحية تبادل الأفكار والابتكار والثقافة، حيث تعمل رؤية 2030 على أن نكون مركزاً عالمياً ومنصةً اقتصاديةً شاملة تعمل على استقطاب رؤوس الأموال النقدية والبشرية واستخدام هذه المنصة للوصول إلى مصادر الطاقة من الهيدروجين النظيف، وإيجاد حلول لإزالة الانبعاثات الكربونية.

مستهدفات السياحة

من ناحيته، أبان وزير السياحة أحمد الخطيب أن الدولة تسعى للاستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً للوصول للحياد الصفري في القطاع، موضحاً في جلسة حوارية أن السعودية قد تسجل زيارة نحو 100 مليون سائح هذا العام، وبما يصل بمساهمة القطاع إلى نحو 6 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي. وقال إنه بتوجيه من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، جميع الإنشاءات الواقعة على البحر الأحمر صديقة للبيئة، مبيناً أن الحكومة تستهدف زيادة مساهمة القطاع السياحي من 3 إلى 10 في المائة بحلول 2030.

وبحسب الوزير الخطيب: «وصولنا إلى 30 مليون سائح في السعودية يمثل 40 في المائة من أهداف المملكة، ونحن نستثمر أكثر من 800 مليار دولار في بناء الجزء المتعلق بالسفر والسياحة من المشاريع العملاقة، مثل (نيوم) و(تروجينا) و(البحر الأحمر) و(القدية) ومشاريع القطاع الخاص.«

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4626161-%C2%AB%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%C2%BB-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%B1%C2%A0%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A9%C2%BB-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%C2%A0

9 - مؤشرات مقلقة".. الأسواق تترقب تداعيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

"DataTrek": الصراع خطر آخر يجب على المستثمرين مراقبته

دبي – العربية.نت نشر في 11 أكتوبر 2023, 12:43 م

تستمر الاشتباكات بين الفصايل الفلسطينية وإسرائيل لليوم الخامس على التوالي، مما يزيد بدوره من الضبابية بشأن الأداء المستقبلي لأسواق الأسهم والسلع.

ويعد الصراع خطرًا آخر يجب على المستثمرين مراقبته خاصة بعد الضغوط الأخيرة على سوق الأسهم، وفقًا لأبحاث."DataTrek"

وقال المؤسس المشارك لـ "DataTrek" نيكولاس كولاس، في بداية هذا الأسبوع: "لقد تفاجأت الأسواق بأحداث بداية هذا الأسبوع في إسرائيل وغزة... وتعرضت الأسهم الأميركية لضغوط منذ أعلى مستوياتها في 31 يوليو/تموز، ويرجع ذلك بالكامل تقريبًا إلى ارتفاع أسعار الفائدة. والآن لدينا قضية أخرى يجب التعامل معها."

وبحسب"DataTrek" ، هناك عدد من من الملفات والمؤشرات الاقتصادية التي يتم مراقبتها من قبل المستثمرين لمعرفة ما إذا كانت المخاطر في السوق تتصاعد أم أنها تهدأ.

أسعار النفط

تراقب "DataTrek" ما إذا كانت أسعار خام غرب تكساس الوسيط سترتفع فوق 93.68 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى لها خلال 52 أسبوعًا والذي سجلته في 27 سبتمبر. وارتفعت أسعار خام برنت في جلسات التداول الخمس الأخيرة بنسبة 1.5% تقريبا لتصل إلى 87.6 دولار للبرميل.

"الخطر الكبير هو أن تكتشف إسرائيل أن إيران لعبت دورًا في هجوم حماس. على أقل تقدير، فإن أي تحسن في العلاقات بين إيران والغرب متوقف الآن، وهذا سيحد من إمدادات النفط الإضافية. مما يزيد من حالة عدم اليقين خاصة مع وصول احتياطي النفط الاستراتيجي الأميركي لأدنى مستوى له منذ 40 عامًا. خلاصة القول هي أنه في حين أن إسرائيل وغزة ليستا من كبار منتجي النفط، فإن كل ما يحدث على المستوى الجيوسياسي في الشرق الأوسط عادة ما يؤثر على أسعار النفط."

عوائد السندات الأميركية

"وصلت عوائد سندات الخزانة لعشر سنوات إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد في 3 أكتوبر، عند 4.80%.. إذا انخفضت بشكل ملحوظ.. فسوف يخبرنا ذلك أن الأسواق قلقة من أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ركود اقتصادي أميركي وعالمي.

وأغلقت عوائد السندات الأميركية يوم الأربعاء عند 4.569%.

العقود الآجلة للأموال الفيدرالية

تشير العقود الآجلة للأموال الفيدرالية حاليًا إلى أن القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة القادمة حتى عام 2024 لا تزال غير واضحة.

وقال كولاس: "نتوقع أن نرى احتمالات أقل لرفع أسعار الفائدة مرة أخرى في عام 2023 نظرا لتزايد عدم اليقين الجيوسياسي. الأمر نفسه ينطبق على سياسة الفائدة لعام 2024."

أسعار الذهب

"من المفترض أن يرتفع الذهب، حتى مع قوة الدولار، لكننا نشك في أنه يمكن أن يعود إلى أعلى مستوى له خلال عام عند 2056 دولارًا للأونصة والذي سجله في أوائل مايو 2023. وتعتمد رؤيتنا الصعودية للذهب على الشراء المستمر من قبل البنوك المركزية خارج الولايات المتحدة، وليس على عدم اليقين الجيوسياسي."

وأضاف أن أي ارتفاع كبير في أسعار الذهب سيشير إلى أن المستثمرين يأخذون مخاطر الحرب بين إسرائيل وحماس على محمل الجد.

وارتفع الذهب بأكثر من 2% في جلسات التداول الخمس الأخيرة إلى قرابة 1,882.9 دولارا للأونصة.

مؤشر التقلبات "فيكس"

بعد الارتفاع لفترة وجيزة فوق مستوى 20 الأسبوع الماضي، تراجع مقياس الخوف في سوق الأسهم لاحقًا ليصل إلى قرابة 17 مع إغلاق جلسة الثلاثاء.

"هناك ببساطة قدر كبير من عدم اليقين.. وبينما لا نزال نعتقد أن الأسهم الأميركية سترتفع في وقت لاحق من هذا العام، يبدو من السابق لأوانه قول ذلك حاليا."

https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/2023/10/11/-5-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%82%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D9%82%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

10 - العلاقات العربية- الصينية.. الآفاق المستقبلية

الدكتور قحطان السيوفي، 2023-10-16

علاقات الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية قديمة، فقد كان طريق الحرير يربط بين الحضارة الصينية والحضارة العربية ربطاً وثيقاً قبل أكثر من ألفي سنة.

في العصر الحديث، شهدت علاقات الصداقة والتعاون بين الجانبين في كل المجالات تطوراً كبيراً يتمثل في ترسيخ الثقة السياسية المتبادلة، والتواصل المكثف في شتى المجالات وعلى كل المستويات، والتنسيق والتعاون الوثيقين في الشؤون الدولية والإقليمية الرئيسية، وحقق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين نتائج مثمرة.

الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية عمرها أكثر من خمسة وستين عاماً، ومصر هي أول دولة عربية أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين الجديدة في أيار 1956، والسعودية هي آخر دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية معها في تموز 1990، وما بين مصر والسعودية، جاء ترتيب إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، على النحو التالي:

سورية والعراق في آب 1956، اليمن في أيلول 1956، المغرب في تشرين الثاني

1958، الجزائر في كانون الأول 1958، الأردن في نيسان 1977، كما أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع دولة فلسطين في تشرين الثاني 1988 بعد أن أعلن ياسر عرفات قيام دولة فلسطين يوم الـ 15من تشرين الثاني في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

سبع دول عربية، وتحديداً مصر وسورية والعراق واليمن والمغرب والجزائر والسودان اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وأقامت معها علاقات دبلوماسية رسمية قبل أي دولة أخرى في منطقة غرب آسيا وكل قارة إفريقيا.

رغم العزلة التي حاولت دول غربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، فرضها على الصين الجديدة التي تأسست سنة 1949، كان الدعم السياسي المتبادل ركيزة أساسية للعلاقات بين الصين والدول العربية، وكانت الصين متحمسة ومدافعة عن القضايا العربية، فكان موقفها واضحاً من الاعتداء الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر في حرب السويس في تشرين الأول 1956، وعندما أعلن في القاهرة قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التاسع عشر من أيلول 1958 اعترفت بها الصين بعد ثلاثة

أيام فقط، وأصبحت أول دولة غير عربية تعترف بها، كما أن الصين أول دولة غير عربية اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من المواقف الداعمة للدول والشعوب العربية.

وفي الخامس من أيار عام 2020، ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية وصل إلى 226، 4 مليار دولار أميركي في عام 2019، وبلغ حجم الواردات الصينية من الدول العربية 146مليار دولار أميركي، في حين بلغ حجم صادرات الصين إلى الدول العربية 120.4مليار دولار أميركي، في حين بلغت قيمة عقود المشروعات المتعاقد عليها التي وقعتها الشركات الصينية في عام 2019 مع الدول العربية 32.5 مليار دولار أميركي.

وخلال العشرين عاماً الأولى من القرن الحادي والعشرين، ومع بزوغ الصين كقوة عالمية اقتصادية وعسكرية وسياسية، صار لبكين مصالح استراتيجية متزايدة في المنطقة العربية التي تمثل القسم الأعظم من المنطقة التي يشار إليها في وزارة الخارجية الصينية باسم منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وفي كانون الثاني عام 2016، وبمناسبة الذكرى السنوية الستين للعلاقات الصينية- العربية وجولة الرئيس الصيني شي جين بينغ في المنطقة والتي شملت كلاً من: مصر والسعودية وإيران، أصدرت بكين وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، جاء فيها: «يعتبر العالم العربي شريكا مهماً للصين التي تسلك بخطوات ثابتة طريق التنمية السلمية في مساعيها لتعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية وإقامة علاقة دولية من نوع جديد تتمحور على التعاون والمصالح المشتركة، ويحرص الجانب الصيني على توسيع دائرة التعاون في البنية التحتية ومجال تسهيل التجارة والاستثمار، إضافة إلى

الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة والمالية وغيرها.«

شهدت العلاقات الصينية– العربية خلال السنوات الخمس والستين المنصرمة، توافقاً حول قضايا العلاقات الدولية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان والتنمية وإصلاح الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي، ولكن مع بروز تحديات استراتيجية تواجهها دول عربية وتواجهها الصين أيضا؟ وتحولات على صعيد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط، فإن ثمة أسباباً موضوعية لدفع وتعزيز العلاقات الصينية – العربية.

على صعيد العلاقات السورية – الصينية أعلن الرئيس الصيني شي خلال لقاء القمة مع الرئيس بشار الأسد في بكين، عن «إقامة الشراكة الاستراتيجية بين الصين وسورية، التي ستصبح محطة مهمة في تاريخ العلاقات الثنائية.«

وأضاف شي: «في مواجهة الوضع الدولي المملوء بعدم الاستقرار وعدم اليقين، الصين مستعدّة لمواصلة العمل مع سورية، والدعم القوي المتبادل بينهما، وتعزيز التعاون الودّي، والدفاع بشكل مشترك عن الإنصاف والعدالة الدوليين»، وأكد أن العلاقات بين البلدين «صمدت أمام اختبار التغيرات الدولية»، وأن «الصداقة بين البلدين تعزّزت بمرور الوقت.«

من جانبه، أعرب الرئيس بشار الأسد عن تطلّعه لـ«دور الصين البنّاء على الساحة الدولية ورفض كل محاولات إضعاف هذا الدور عبر التدخل في شؤون الصين الداخلية أو محاولات خلق توتر في بحر الصين الجنوبي أو في جنوب شرق آسيا.«

وأكد الرئيس الأسد أن «هذه الزيارة مهمة بتوقيتها وظروفها حيث يتشكل اليوم عالم متعدد الأقطاب سوف يعيد للعالم التوازن والاستقرار، ومن

واجبنا جميعاً التقاط هذه اللحظة من أجل مستقبل مشرق وواعد». وأضاف: »أتمنى أن يؤسّس لقاؤنا لتعاون استراتيجي واسع النطاق وطويل الأمد في مختلف المجالات.«

اكتسبت زيارة الرئيس الأسد أهمية خاصة لكونها جاءت بعد تطورات مهمة على الساحة الدبلوماسية السورية تمثلت باستئناف دمشق علاقاتها مع دول عربية عدة، واستعادة مقعدها في جامعة الدول العربية ثم مشاركة الرئيس الأسد في القمة العربية في جدّة في أيار 2023 للمرة الأولى منذ أكثر من 12 عاماً.

كما أن الزيارة جاءت عقب التحوّلات الدبلوماسية على الساحة العربية بعد اتفاق بوساطة صينية أعلن عنه في آذار 2023 وأسفر عن استئناف العلاقات التي كانت مقطوعة بين السعودية وإيران.

إن زيارة الرئيس الأسد للصين لها أبعاد اقتصادية مهمة، وجاءت في وقت تلعب بكين فيه دوراً متنامياً في الشرق الأوسط، وتحاول الترويج لخطتها «طرق الحرير الجديدة» المعروفة رسمياً بـ«مبادرة الحزام والطريق»، وهي مشروع ضخم من الاستثمارات والقروض يقضي بإقامة بنى تحتية تربط الصين بأسواقها التقليدية في آسيا وأوروبا وإفريقيا.

انضمت سورية في كانون الثاني 2022 إلى مبادرة الحزام والطريق، وأدت الحرب في سورية إلى تدمير هائل للبنية التحتية وتدمير العديد من القطاعات الحيوية للاقتصاد، بما في ذلك النفط، فيما تخضع الحكومة السورية لعقوبات دولية قاسية وهي بحاجة لمساعدة الصين، كما تأتي الزيارة وسط تفاعلات دولية وإقليمية متغيرة ناتجة عن الحرب الأوكرانية وتداعياتها على حالة الاستقرار والأمن الدولي من ناحية، وما نتج عنها من اصطفافات دولية تدعم

طرفي الصراع من ناحية ثانية، فضلاً عن حالة التعاطي الأميركي مع القضايا الأمنية في منطقة الإندوباسيفيك وإعلان الولايات المتحدة اعتبار الصين »مصدر قلق» يهدد بصورة مباشرة المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية الأميركية في المنطقة من ناحية ثالثة.

وقد أعلنت الرئاسة الصينية أن الزيارة في مضامينها العامة تأتي انعكاساً لرغبة الدولتين في إقامة شراكة استراتيجية، والعمل الثنائي على تعزيز قدرة سورية بشأن إعادة الإعمار ومكافحة الإرهاب.

ختاماً تتعمق العلاقات بين الصين والدول العربية، ويزداد التعاون والمصالح المشتركة بين الجانبين، وستصبح آفاق العلاقات الصينية- العربية أرحب، وآخرها اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الصينية- السورية في أيلول 2023.

الدكتور قحطان السيوفي،

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

11 - أستاذ جامعي ينتقد موازنة 2024 .. لا تعكس أي انفراج قادم، بل تخبّطاً وغياباً للسياسة المالية والنقدية في سورية

الخبير السوري: 25–10–2023

اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش .. أن النسبة الكبيرة للزيادة في الموازنة العامة للدولة لعام 2024 تعد اعترافاً غير مباشر من الحكومة بنسبة التضخم الحاصلة خلال هذا العام، فمن غير المعقول في أي دولة بالعالم أن تزداد اعتمادات الموازنة بهذه النسبة، مؤكداً أن موازنة العام القادم ناتجة عن تضخم وخاصة بعد المرسوم الرئاسي الذي أقر زيادة الرواتب والأجور.

وفي السياق، اعتبر عربش أنه إذا ما تم تصحيح أرقام الموازنة التي تم إقرارها بمعدلات التضخم الحاصلة في عام 2023، فستكون النتيجة أنها أقل من أرقام الموازنة في العام الحالي، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن بالواقع الخدمي في سورية، متابعاً: «ويجب ألا ننسى الترفيعات الدورية للعاملين في الدولة التي ستكون في بداية عام 2024 والتي تشكل 9 بالمئة، أي إنها ستشكل نحو 900 مليار ليرة من مجمل الموازنة العامة كحد أدنى.»

وأشار عربش إلى أن حقيقة أرقام الموازنة تظهر عند عملية قطع الحسابات التي يتم من خلالها التحقق فيما إذا تم اعتماد الأرقام النهائية لكل الإنفاق لتتبين الأرقام الحقيقية التي أنفقت في عام ما، لافتاً إلى أنه في معظم الحالات تختلف الأرقام الأولية للموازنات بشكل جوهري عن أرقام قطع

الحسابات، أي إن الاعتمادات أكبر بكثير مما ينفق بشكل فعلي، مضيفاً: «هذه الفروقات تصرف في سياقات عدة، فمثلاً عندما صدر مرسوم زيادة الرواتب في العام الحالي، تم صرف النفقة الناجمة عن هذا المرسوم من وفورات الموازنة العامة للدولة.»

وفيما يخص الإنفاق الاستثماري في الموازنة المحدد بـ9000 مليار ليرة، رأى عربش أنه لو تم أخذها بأرقام سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي فستقارب الـ800 مليون دولار، وهي لا تعادل 25 بالمئة من الموازنة الاستثمارية للدولة في عام 2008، معتبراً أن هذا الرقم لن ينهض بالاقتصاد السوري بشكل نهائي، ولا يكاد يكفي بعض نفقات الإصلاحات لبعض المرافق العامة فيما لو تعطلت.

وحول اعتمادات الدعم الاجتماعي التي تم الحديث عنها والمقررة بـ6210 مليارات ليرة، استغرب عربش الأرقام الكبيرة المرصودة لصندوق المعونة الاجتماعية ودعم الزراعة والري الحديث، فمثلاً تم رصد 103 مليارات ليرة لدعم الخميرة لأسباب غير معروفة، ولكن لم يتم التطرق إلى اعتمادات دعم الخبز، لذا فإن موازنة عام 2024 مشوّهة كالعادة بحسب تعبيره ولا تعكس أي انفراج قادم، بل إنها تعكس تخبّطاً وغياباً للسياسة المالية والنقدية في سورية.

وعن أرقام الدعم المرصودة للمشتقات النفطية والمحددة بـ2000 مليار ليرة، أكد عربش أن سعر البنزين لم يعد مدعوماً كما كان في السابق، فما تبقى هو بعض المواطنين الذين ما زالوا يعتقدون أنهم مشمولون بالدعم بـ50 ليتراً من مازوت التدفئة، وقد يصل إليهم دور التوزيع وقد لا يصل، معتبراً أن الحكومة تخفي تحت مسمى «الدعم» الكثير من الممارسات منها الهدر

والسرقات في المستودعات التي تزوّد المحطات بالوقود ومحطات التكرير والمصافي، والفاقد الكمي في الإنتاج بسبب تقادم مصافي تكرير النفط في سورية، مشيراً إلى أن الفارق بين ما يدفع من تكاليف وما يتم تحصيله من عمليات البيع تسميه الحكومة دعماً، أي إن الدعم المقدم أقل بكثير مما تعلنه الحكومة التي يبدو أن موال الدعم قد طاب لها فهي توهم المواطنين بأنها تدعمهم لكنها تقوم بالكثير من الممارسات الخفيّة تتمثل بالدعم.

http://syrianexpert.net/?p=74009

12 - وزير الاقتصاد: القانون /١٨/ وقوف الحكومة بجانب المستثمرين ويعزز أهمية المناطق الحرة السورية

الخبير السوري: 16-10-2023

أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أن صدور القانون رقم /١٨/ لعام 2023، يأتي للتأكيد على وقوف الحكومة بجانب المستثمرين في سبيل إيجاد الحلول المناسبة لمعوقات عملهم الاستثماري والمشكلات التي تعرضوا لها وتخفيف الأعباء المالية عليهم وتمكينهم من استئناف استثماراتهم في المناطق الحرة وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الجمارك القاضية بتنظيم ملفات جزائية بجرم الاستيراد تهريباً وإلقاء الحجز الاحتياطي، كون فقدان هذه البضائع

والآليات خارجة عن إرادة المستثمرين وناجمة عن الأعمال الإرهابية التي طالت المناطق الحرة.

وأضاف أن لهذا القانون أهمية كبيرة لمعالجة الأوضاع القانونية والجمركية للبضائع والآليات المفقودة العائدة للمستثمرين في المناطق الحرة بـ (عدرا وحلب والسورية الأردنية المشتركة) نتيجة القوة القاهرة التي تعرضوا لها في ظل الأوضاع الأمنية التي مر بها القطر وأعمال السرقة والنهب التي قامت بها المجموعات الإرهابية خلال فترة خروج هذه المناطق الحرة عن الخدمة.

وأشار الوزير الخليل في بيان وزّعته الوزارة، إلى أن معالجة أوضاع المستثمرين وفق هذا القانون تؤكد على أهمية المناطق الحرة التي تعتبر إحدى أهم حاضنات الاستثمار التي تساهم في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ولا سيما أنها تهدف إلى جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية لإقامة استثمارات تساعد على تعزيز التبادل التجاري مع الدول وتشجيع الترانزيت، بحيث تكون مراكز توزيع إقليمية وبوابات عبور للخارج، كما أنها تساعد على تنشيط حركة المرافئ البحرية وخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات البنوك والتأمين وتوفير فرص للعمالة.

وكان أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (18) لعام 2023 القاضي بتسوية الأوضاع الجمركية لمالكي المركبات والبضائع المفقودة في المناطق الحرة بعدرا وحلب والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة والتي خرجت من الخدمة خلال الحرب الإرهابية على سورية.

حيث ينص القانون على إعفاء مالكي هذه المركبات من المسؤولية المدنية والجزائية ومن الغرامات المنصوص عليها في قانون الجمارك النافذ بعد تسديد ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب. http://syrianexpert.net/?p=73845

13 - خبير اقتصادي سوري يتعلّق بـ " القشة" الصينيّة.. خصخصة المصانع الخاسرة وهذه هي المعادلة

الخبير السوري: 16-10-2023

دعا الخبير الاقتصادي جورج خزام الى خصخصة المصانع الخاسرة الحكومية مع الصين

وقال إنّ الخصخصة: هي بيع جزء من حصة المشاريع الحكومية للقطاع العام إلى شراكة برأس المال و الإدارة مع القطاع الخاص إن خصخصة و تطوير و تحديث معامل الإسمنت و السكر و سيرونيكس و مصافي النفط و معمل جرارات الفرات و غيرها حيث الفساد و الهدر بالمال العام إلى 51% للحكومة السورية مقابل 49% للحكومة الصينية.

معتبرا أن القطاع العام الصيني هو أحد الحلول العملية السريعة من أجل تحقيق ما يلي:

إحداث الإصلاح الإقتصادي و الصناعي و التجاري و الإداري و المالي المطلوب بالسرعة المطلوبة-

القضاء على الهدر و الفساد-

- زيادة الإنتاج و تخفيض تكاليفه و رفع مستوى الجودة شريطة عدم قبض ولا دولار واحد من الخصخصة مقابل زيادة رأس المال الإفتتاحي مع الصين بتلك الأموال و ذلك حتى لا تأخذ الصين حصة أكبر من الحصة الوطنية برأس المال الإفتتاحي

خزام قدم في منشور له على الفيس بوك مثال إفتراضي غير حقيقي:

معمل إسمنت تم تقييمه ب $100,000,000 يتوجب على الصين دفع $49,000,000 للحكومة السورية و لكن الصين تريد تطوير المعمل و زيادة رأسماله ليصبح $200,000,000 و هنا يتوجب على سورية ان تصبح حصتها برأس المال الإفتتاحي $102,000,000 و عليه متوجب عليها دفع ال $51,000,000 بالكامل أي $49,000,000 + $2,000,000 من الخزينة العامة أي تحديث و تطوير المعمل من رأس مال المعمل نفسه

http://syrianexpert.net/?p=73838

14 - رجل أعمال " يبق البحصة"..المنصة قضت على الصناعة.. ألم يحن الوقت لنلتفت الى ما يحسن الليرة والمعيشة ؟

الخبير السوري: 23–10–2023

رغم كلّ الخطابات والمحاضرات المعنونة بشعار الإنتاج والإعمار وتنشيط الاقتصاد، إلا أن معظم الإجراءات المالية والاقتصادية المتخذة من قبل المصرف المركزي والمؤسسات المالية، والتي بات قطاع الأعمال يصفها بالـ"قسرية"، لا تزال على ما يبدو تتمحور في مضمونها حول تثبيت سعر الصرف كأولوية وهدف أساسي، فقرارات تجميد السيولة، والمنصة، وقيود الاستيراد وشروط التصدير، وتقييد التعامل بالقطع، يدفع ثمنها الإنتاج الوطني الذي يسجل –بشهادة المنتجين– تراجعاً كبيراً قد يُنذر بمستقبلٍ كارثيّ.

ومع أن القيود الخارجية والتدهور الذي أصاب الاقتصاد الوطني، واستهداف أغلب موارد القطع للخزينة كلها تفرض بالضرورة خيارات أحلاها مرّ لضمان الاستمرارية على أقل تقدير، غير أن النتائج المحصودة لم تأتِ بأي تحسّن، لا على الصعيد الحكومي والمؤسسات المالية التي تتزايد تحدياتها، ولا بالنسبة لقطاع الأعمال، ولا حتى بالنسبة للمواطن، وهو أكبر الخاسرين حتى الآن، فالإنتاج تعطل والأسعار تتزايد لحظياً، ونسب التضخم تجاوزت أرقاماً قياسية، والتصدير يحتضر، وحتى الاستيراد بات بالحدود الدنيا.

أما الهدف المتمثل بتثبيت سعر الصرف، فلم يثمر بدوره إلا ضبطاً محدوداً، ولفترات مؤقتة سرعان ما تنتهي بارتفاعٍ متسارع، وهنا يرى خبراء أنه لا يمكن القول إن السعر خرج عن السيطرة كالنموذج اللبناني مثلاً، إذ لا يزال مضبوطاً ضمن إطار معيّن، لكن الآلية المتّبعة لا تشكل قاعدة متينة للاستمرارية مع وقف النشاط الاقتصادي بهذا الشكل، فيما يستغرب عضو غرفة تجارة دمشق فايز قسومة أن يتضاعف سعر الصرف خلال عام واحد فقط، رغم كل الإصرار والإجراءات المتخذة لتثبيته، فمن 6900 ليرة قبل 10 أشهر إلى 11500 في نشرات المركزي اليوم وأكثر منها في السوق السوداء! هذا يعني فشل كل تلك الإجراءات.

واعتبر قسومة أن كلّ ما يصدره المركزي لا علاقة له بتثبيت سعر الصرف، الذي لا يُحدّد إلا بقوة الاقتصاد والإنتاج، بينما ما نحصده اليوم هو تراجع بالإنتاج وتزايد الكلفة، فالمنصة قضت على الصناعة، وأخرجت صغار المستوردين الذين ينشطون السوق عادة من العمل، مما ألغى المنافسة في الأسواق، كما ارتفعت قيمة المواد الأولية 50% فتوقف الإنتاج والتصدير،

مستغرباً "القرارات التجريبية" التي تتخذ في بعض الأحيان، فقرار إلغاء المنصة لم يستمر سوى لأسبوع واحد، ولم يصبر المركزي حتى لتجريبه وقراءة نتائجه قبل أن يلغيه.!

وأضاف قسومة أنه لا يمكن تثبيت سعر الصرف أمام أرقام الدعم الهائلة التي تتحدث عنها الحكومة، سواء دعم الخبز أو المحروقات وغيرها، فإن كانت هذه الأرقام حقيقية إذاً نحن نتجه لسعر صرف "مخيف"، مؤكداً أن التركيز يجب أن يكون على حلّ مشكلات الصناعيين وفتح باب الاستيراد لانسياب المواد والمنافسة، فالتضييق على الاستيراد يجعل التاجر يأخذ الحدّ الأعلى من الربح، وإن اضطر كل مستورد للانتظار 4 أشهر وأكثر ليتمّ تحويل قيمة إجازات الاستيراد له، فلا يجب أن يستغرب أحد من ارتفاع الأسعار إذاً.

بدوره الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور حسن حزوري اعتبر أن المركزي يلجأ لأدوات غير اقتصادية لتثبيت سعر الصرف لذلك فشل في هدفه، وبدل التركيز على الإنتاج والنمو الاقتصادي تمّ الاتجاه للمنصة وتقييد حركة الأموال، ومراسيم منع التعامل بغير الليرة، وكلها تعدّ إجراءات قسرية وليست اقتصادية، مضيفاً أن الحكومة واللجنة الاقتصادية والمصرف المركزي لا يزالون يعتبرون سعر الصرف هدفاً، وهو بالواقع نتيجة للسياسات المعتمدة.

وبيّن حزوري أن الأولوية يجب أن تكون للتركيز على النمو الاقتصادي ومعدلات الإنتاج، وبناءً عليها يستقرّ سعر الصرف، إلى جانب استقطاب الحوالات بسعرها الحقيقي، وإلغاء مراسيم التعامل بغير الليرة، وتخفيض الرسوم غير الشرعية، معتبراً أنه من واجب الحكومة ككل السماح بالمنافسة والاستيراد للجميع، وليس لقلة فقط، فالإجراءات التعجيزية من المنصة قلّصت

عدد المستوردين وحدّت من المنافسة، وطالما أن السلع التي يقيّد استيرادها تصل تهريباً، فالموازنة والخزينة خاسرة بكل الأحوال، لذلك من الأجدى السماح باستيراد جميع السلع برسوم جمركية محدّدة لوقف التهريب واستنزاف القطع.

ورأى حزوري أن توحيد سعر الصرف بالنشرات خطوة إيجابية، لكن لا يزال يوجد فارق مع السوداء وعدم استقرار بالسعر، لافتاً إلى أن زيادة التصدير أيضاً ستسهم باستقرار سعر الصرف، لكن الإجراءات المتخذة والتي ترفع تكلفة المنتجات جعلت البضاعة السورية غير منافسة بالخارج، موضحاً أن ما يتمّ اتخاذه من قرارات تعرقل المناخ والبيئة الاستثماري، فلا يجرؤ أحد على المساهمة رغم وجود قانون جيد.

http://syrianexpert.net/?p=73973

15 – قفزة نوعية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل..
أرباح صافية بأكثر من 20 مليار ليرة في 9 أشهر

أخبار الصناعة السورية:

حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل في نهاية الربع الثالث من العام 2023 أرباح صافية بعد الضريبة بمقدار /277.6/ مليار ليرة سورية منها أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة بقيمة /257.3/ مليار ليرة سورية ليصبح صافي الربح بعد استبعاد فروقات أسعار التقييم غير المحققة ما قيمته /20.2/ مليار ليرة سورية وبنسبة نمو وقدرها 244.29% عن الفترة المماثلة من السنة السابقة 2022.

و سجل المصرف نموا في اجمالي الدخل الناجم من العمولات والفوائد والرسوم بنسبة 152.74% ومحققاً نمواً في اجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 171.40% ليبلغ الدخل التشغيلي للمصرف 40 مليار ليرة إضافة إلى نمو موجودات المصرف بنسبة 127.55% لتبلغ /1,489/ مليار ليرة ونمو في اجمالي حقوق الملكية بنسبة 180.07% لتبلغ /431/ مليار ليرة سورية.

وبلغت ربحية سهم المصرف بعد استبعاد فروقات أسعار الصرف غير محققة /240.88/ ليرة سورية بنسبة نمو 244.10% عن الفترة المماثلة في حين بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف /3771.03/ ليرة سورية وبنسبة نمو 274.30%

-وتمكن المصرف من تحقيق ارباح تشغيلية صافية ناجمة عن التعامل بالقطع الاجنبي /4.1/ مليار ليرة سورية وبنسبة نمو 683.80% في حين ارتفع اجمالي ودائع العملاء بنسبة نمو 138.27% لتبلغ /892/ مليار ليرة في حين ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف بنسبة نمو 44.13% لتبلغ /183.6/ مليار ليرة

وبلغت نسبة السيولة بنهاية الفترة 2023/09/30 ما يعادل 101.38% ونسبة كفاية رأس المال 54.23% وبما يتجاوز الحدود الدنيا المحددة من قبل الجهات الرقابية، مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي للمصرف وحسن ادارة السيولة والموازنة بين التكاليف والعوائد.

وفي ضوء القرارات الصادرة مؤخراً عن السلطات الرقابية ومصرف سوريا المركزي ونظرا لدور المصارف في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني فقد دأب المصرف في توجيه المنح الائتماني للقطاعات الانتاجية منذ صدور القرار، بالإضافة الى السعي الحثيث لتحقيق شمولية النفاذ المالي عبر توسيع قاعدة

عملاء المصرف من كافة شرائح المجتمع والتحول الرقمي من خلال إطلاق العديد من الخدمات الالكترونية.

/https://industrynews.sy/53290-2

في ضوء سعينا الدائم لدعم الجانب المعرفي لموظفي المصرف وترسيخ مبدأ الالتزام والتوافق مع التعليمات الصادرة من الجهات الناظمة للعمل المصرفي، كركيزة أساسية ينطلق منها المصرف في تقديم خدماته فقد تم عقد ورشات عمل تدريبية تتعلق بمواضيع الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لموظفي فروع المصرف ومراكز العمل في دمشق وكافة المحافظات، وقد شملت الورشات المواضيع التالية:

•بدء العلاقة المصرفية مع العميل مع مراعاة (المؤشرات التحذيرية ، تقييم مخاطر العميل ،إجراءات العناية الواجبة والمعززة والمبسطة مع الاستفادة من المرونة الموجودة ضمن متطلبات القرار 19) ومتطلبات القرار 517.

•تصنيف العملاء وفق متطلبات برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومصفوفة المخاطر.

•العقوبات الدولية وأنواعها ومخاطرها ومحظورات قانون قيصر.

•إجراءات العناية الواجبة والمعززة وتوقيت إجراءها والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

•مفهوم وأسس ومعايير قانون الضريبة الاميريكي.FATCA

•القوائم السوداء وآلية التعامل مع المدرجين وفق أسباب إدراجهم.

/https://www.facebook.com/ibtfBank

16 - م ع ك مدونة العملات، عملة ورقية سورية من فئة خمسون ليرة

جهة الإصدار :مصرف سورية المركزي

المُصمِم :غير معروف

العلامة المائية :رأس حصان عربي

الأبعاد (مم)75 × 155 :

الوجه الأمامي:

- **الصور والرموز والرسومات** :فلاح يقود درّاسة في حقل قمح وزخارف هندسية ونباتي
- **اللون** :بني وأخضر
- **الكتابات** :مصرِفُ سُوريّة المركزي

الفئة رقماً بالأرقام الهندية وكتابةً: خمسون ليرة سوريّة تاريخ الإصدار رقماً بالأرقام الهندية بالتقويمين الهجري والميلادي (1386هـ – 1966م)

الوجه الخلفيك

- **الصور والرموز والرسومات** :واجهة قصر الحير الغربي في المتحف الوطني بدمشق وزخارف هندسية ونباتية
- **اللون** :بني وأخضر

- **الكتابات)** :بالإنجليزية(Central Bank of Syria : الفئة رقماً بالأرقام العربية وكتابةً) بالإنجليزية(Fifty Syrian Pounds : التاريخ رقماً بالأرقام العربية) بالإنجليزية(1966 :

17 - " العمالة الفائضة"

حوارات إصلاحية.. د. نبيل سكر عن "العمالة الفائضة": يجب معالجتها اليوم بالتدرج

زياد غصن ||أثر برس، آخر تحديث نوفمبر 16, 2023

" العمالة الفائضة" في مؤسسات الدولة والقطاع العام هي إحدى القضايا الأساسية، التي لم يكن قبل فترة الحرب يختلف اثنان على ضرورة معالجتها بما ينعكس إيجابياً على إنتاجية تلك المؤسسات، ومن دون التسبب بأي تأثيرات سلبية على الوضع المعيشي للعاملين المصنفين ضمن فئة "العمالة الفائضة"، لكن، ورغم الكثير من المقترحات التي قدمت، إلا أن الحكومات المتعاقبة فضلت تجاهل المشكلة ودفعها للأمام.

اليوم تعاود هذه المشكلة حضورها للنقاش مع زيادة خسائر مؤسسات القطاع العام، ارتفاع كتلة الرواتب والأجور من دون أن ينعكس ذلك على تحسن الوضع المعيشي للعاملين، ارتفاع تكاليف الإنتاج، والاضطرار تحت ضغط الظروف الاقتصادية إلى البحث في سبل إصلاح مؤسسات القطاع العام، وتالياً فإن ملف "العمالة الفائضة" يشكل أحد الملفات التي لا يمكن تجاهلها.

يُعرف الباحث والاستشاري المعروف الدكتور نبيل سكر مصطلح "العمالة الفائضة" بأنه يشير إلى "العمالة الزائدة عن حاجة المؤسسة الخدمية أو الإنتاجية الحقيقية، سواء كانت في القطاع العام الإداري أو القطاع العام الاقتصادي"، ويلخص في حديثه لـ"أثر برس" الأسباب الحقيقية لنشوء هذه الظاهرة واستمراريتها إلى اليوم بعدة نقاط أهمها: أولاً سياسة التوظيف الاجتماعي خلال الحقبة الاشتراكية ومعها سياسة ضمان الوظيفة في القطاع العام، وثانياً تحجيم دور القطاع الخاص خلال تلك الحقبة، وبالتالي تقليص دوره في استيعاب العمالة، وثالثاً قرارات توظيف الخريجين الإلزامي الصادرة سنوياً عن رئاسة مجلس الوزراء، وتتبيّن ظاهرة العمالة الفائضة أكثر ما تتبيّن في القطاع العام الصناعي والإنشائي كما في مؤسسات الدولة الإدارية، وعلى المستويات الوظيفية كافة، لكن هذه الظاهرة قد تكون تقلصت خلال الأزمة بسبب النزوح الخارجي والداخلي، وقد يكون هناك عمالة ناقصة في بعض المؤسسات في الوقت الحاضر."

ولعل السؤال الأهم، والذي من الطبيعي طرحه مع بداية أي نقاش حول هذه الظاهرة، يتمثل في النسبة التي تشكلها العمالة الفائضة من إجمالي عدد العمالة في مؤسسات القطاع العام وشركاته. لكن إلى الآن ليست هناك خريطة

توضح حجم هذه العمالة وتوزعها على مؤسسات الدولة، وحسب ما يرى الدكتور سكر فإنه "من الصعب تحديد حجم هذه الظاهرة لضعف البيانات وصعوبة قياسها بشكل علمي، ولكن يمكن تقدير نسبة هذه العمالة قبل الأزمة بحوالي 30% من العاملين كافة في القطاع العام الاقتصادي، و6% من العاملين كافة في القطاع العام الإداري."

-صعب في الوقت الراهن:

عند الحديث عن معالجة ظاهرة العمالة الفائضة أو البطالة المقنعة في مؤسسات الدولة يتبادر إلى أذهان الكثيرين فكرة أن الحل سيكون محصوراً بالتسريح التعسفي وتالياً التسبب بفقدان الكثيرين مصادر دخلها، فيما خيارات المعالجة تبدو متعددة، منها ما هو متعلق بالإجراءات المطلوبة من الحكومة مثل إيقاف ظاهرة التوظيف العشوائية، ومنها ما أفرزته تجارب بعض الدول الناجحة.

وحول النقطة الأخيرة يشير الدكتور سكر إلى تجارب "البرازيل وبولندا والإكوادور، وهي سياسات اعتمدت واحداً أو أكثر من السياسات التالية: منح حوافز التقاعد المبكر والتسريح الطوعي وهما الأسهل، ثم التسريح الإلزامي ثم تدريب الموظفين والعمال الخارجين من الخدمة وإعدادهم للتوظيف في القطاع الخاص أو لإقامة أعمال حرة، فضلاً عن التوجيه المهني والسعي لإيجاد وظائف منتجة لهم، ومنح تعويضات البطالة لفترة محدودة."

لكن ما كان متاحاً قبل العام 2011 لم يعد كذلك في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: ما الخيارات المتاحة اليوم أمام الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة؟

وجهة نظر الدكتور نبيل سكر تذهب إلى أنه "من الصعب في الوقت الحاضر معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري، بسبب المعاناة الاجتماعية الحالية، فجميع الحلول تتضمن تقليص العمالة وهذا غير سليم في الوقت الحاضر، ولكن من المفيد أن يعد المكتب المركزي للإحصاء من الآن دراسة معمقة للوضع الحالي للعمالة المنتجة والفائضة والناقصة في القطاع العام، مع أماكن تواجدها جغرافياً وقطاعياً في الأراضي الخاضعة لسلطة الدولة، وإعداد تقديرات لما هو الحال في الأراضي خارج سيطرتها في الوقت الحاضر في الشمال شرق والشمال غرب، واقتراح بدائل حلول لها"، ويتابع قائلاً :"حين نبدأ بمعالجة الظاهرة يجب معالجتها بالتدريج، بدءاً بعدد من المؤسسات وتقدير كلفة كل من البدائل، مع ضرورة وجود دعم سياسي كامل للعملية، ولكن يجب أن تتلازم الحلول مهما كانت مع تحسين إدارة الموارد البشرية في القطاع العام الإداري والاقتصادي، بما فيه اعتماد الكفاءة لا الولاء في التوظيف والترفيع، ووقف التدخل الخارجي فيهما، وإخراج الموظفين الوهميين من قائمة الرواتب والأجور، ووقف نقل العمال المؤقتين إلى عمال دائمين خاصة في القطاع الإنشائي."

-مستقبل الظاهرة:

لا شك أن معالجة ظاهرة بمثل هذا الأثر الاجتماعي ليست سهلة، ولا يمكن أن تتم في وقت قياسي حتى وإن توفرت الظروف والمقومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يثير تساؤلاً عن مستقبل هذه الظاهرة في سوريا؟

في إجابته على هذا السؤال الختامي، يرى الدكتور نبيل سكر أن "هناك عاملين سيؤثران على هذه الظاهرة في المستقبل، واحد إيجابي والآخر سلبي،

وبالنسبة للعامل الإيجابي فهو العمالة الإنتاجية الهائلة التي ستخلقها عملية إعادة الإعمار في القطاعين الخاص والعام وفي مختلف المستويات الوظيفية.

أما العامل السلبي فهو التوظيف الاجتماعي الذي قد تعتمده الدولة بعد الأزمة لتخفيف المعاناة الاجتماعية ولاستيعاب المحاربين، مما سيخلق عمالة فائضة من جديد بآثارها السلبية أعلاه، إضافة إلى الضغط الذي ستخلقه هذه السياسة على ميزانية الدولة وقدرتها على مواجهة متطلبات إعادة الإعمار المتعددة والضخمة وزيادة حاجتها للاستدانة الداخلية والخارجية، وهذا ما حصل في تونس، حيث انطلق الربيع العربي، رغم عدم تعرضها لحرب داخلية، وتحملها معاناة أقل بكثير مما تحملته سوريا، مما اضطرها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي."

https://www.athrpress.com/%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%a6%d8%b6%d8%a9/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a9/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *